الأمم المتحدة

A/62/728

الجمعية العامة

Distr.: General
7 March 2008
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والستون

البند ١١٣ (د) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب خمسة عشر عضواً في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لليابان لدى الأمم المتحدة

تهدى البعثة الدائمة لليابان لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس الدورة الثانية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وتتشرف بإعلامه أن حكومة اليابان قررت الترشيح لعضوية مجلس حقوق الإنسان في الانتخابات التي ستجري أثناء الدورة الثانية والستين للجمعية العامة في أيار/مايو ٢٠٠٨ في نيويورك. وسيكون من دواعي امتنان البعثة الدائمة لليابان لدى الأمم المتحدة التفضل بإدراج مذكرة ترشيحها، مع المرفق الملحق بها، في الوثيقة الختامية التي سيتم إصدارها للانتخابات المقبلة، كما ستكون ممتنة لو تفضلتم بتعميمهما على الدول الأعضاء.

وتتطلع اليابان إلى استمرار قيامها بدور نشط، بالتضافر مع الدول الأخرى الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان المسؤول عن تعزيز الاحترام العالمي لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وفي هذا الصدد، تتشرف حكومة اليابان بأن تتقدم طيه بتعهد مكتوب بالتزامها بتعزيز وحماية حقوق الإنسان وفقا لما ينص عليه قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦ (انظر المرفق).

120308 120308 08-26684 (A)

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لليابان لدى الأمم المتحدة

تعهدات اليابان والتزاماتها الطوعية وفقا للقرار ٢٥١/٦٠

[١ شباط/فبراير ٢٠٠٨]

١ - السياسة الأساسية لليابان تجاه حقوق الإنسان

تتمسك باليابان بأرفع معايير حقوق الإنسان المكرسة في دستورها الموضوع عام ١٩٤٧ والمكفولة بموجبه، وينص الدستور على أن ''حقوق الإنسان الأساسية المكفولة للشعب بموجب هذا الدستور تُمنح لهذا الجيل والأجيال القادمة باعتبارها حقوقا أبدية لا يمكن المساس بها''. ويبين الدستور الياباني كذلك رغبة الشعب الياباني في ''أن يتبوأ مكانا مشرفا في مجتمع دولي يسعى إلى صون السلم، والتخلص نهائيا من الطغيان والعبودية والظلم والتعصب في هذه الأرض'' ومنذ وضع الدستور، عملت اليابان على المحافظة على نظامها السياسي الديمقراطي وتوطيده، ووضعت سياسات لأجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية والديمقراطية وفقا لما ينص عليه الدستور. وتسعى اليابان في الوقت نفسه إلى إحلال السلام والازدهار في المجتمع الدولي.

وتؤمن اليابان إيمانا راسخا بأن (أ) حقوق الإنسان هي ذات صبغة عالمية؛ (ب) جميع الحقوق، بما فيها الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، هي حقوق غير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة؛ (ج) من الضروري حماية هذه الحقوق وتعزيزها على قدم المساواة.

وتؤمن اليابان أيضا إيمانا راسخا بأن حقوق الإنسان هي شاغل مشروع للمجتمع الدولي. وتسلم اليابان تسليما كاملا، عند معالجة أوضاع معينة، بأهمية وجود فهم مناسب لتاريخ كل بلد من البلدان المعنية وثقافته ودينه والتقاليد السائدة فيه. وانطلاقا من هذا الاقتناع، تسعى اليابان إلى اتباع نهوج ملائمة لكل ظرف على حدة من خلال الحوار والتعاون وتقديم المساعدة.

٢ - الالتزامات الدولية

١ - صدقت اليابان على الصكوك الدولية التالية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، وبذلت قصارى جهودها لتنفيذ التزاماتها بموجب هذه الصكوك بشكل توخت فيه الإخلاص:

- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٧٩)

- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٧٩)
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (١٩٩٥)
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٨٥)
- اتفاقية حقوق الطفل بين (١٩٩٤) والبروتوكولان الاختياريان الملحقان بها (٢٠٠٤، ٢٠٠٥)
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة (١٩٩٩)
- اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ (١٩٥٣) والبروتوكولان الأول والثاني الإضافيان لعام ١٩٧٧ (٢٠٠٤)
- الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين (١٩٨١) وبروتوكولها الاختياري (١٩٨٢)

ووقعت اليابان في عام ٢٠٠٧ على الاتفاقيتين الدوليتين التاليتين المتعلقتين بحقوق الإنسان، وتعمل حاليا على التصديق عليهما وهما:

- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة (٢٠٠٧)
- الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (٢٠٠٧)

٢ - اليابان عضو في لجنة حقوق الإنسان منذ عام ١٩٨٢، وقد انتخبت باعتبارها أحد أوائل الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٦ . وساهمت اليابان في عمل لجنة حقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان بشكل بنّاء وإيجابي من خلال تأكيدها على أهمية الحوار والتسامح والاحترام المتبادل.

٣ - شاركت اليابان مشاركة ايجابية في المناقشات المتعلقة بالبناء المؤسسي لمجلس حقوق الإنسان منذ إنشائه، وفقا للسياسة التي تنص على أن المجلس ينبغي أن يصبح مؤسسة ذات توجه نحو النتائج من خلال تعزيز فعاليته، واتسامه بروح بناءة، وقدرته على الاستجابة.

٤ - تعاونت اليابان تعاونا كاملا مع مفوضية حقوق الإنسان. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، دعت اليابان المفوضة السامية لحقوق الإنسان لزيارتها من أجل إجراء محادثات بشأن المسائل المختلفة المتعلقة بحقوق الإنسان مع السلطات المختصة وأعضاء المجتمع المدني.

٥ - تؤيد اليابان تأييدا كاملا الإجراءات الخاصة، وقد وجهت الدعوة إلى أصحاب الولايات المختلفين للتحاور.

٣ - السياسة المحلية تجاه حقوق الإنسان

١ - تقوم اليابان بجهود متسقة، وتنفذ تدابير ملموسة، من أجل تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية في اليابان. ومن الأمثلة الحديثة في هذا الصدد ما يلي:

(أ) قامت الحكومة، من أجل حماية حقوق الطفل، باستعراض وسن قوانين جديدة مثل القانون المنقح بشأن معاقبة الأنشطة المتعلقة ببغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، وحماية الطفل (٢٠٠٤)، والقانون المتعلق بضبط الأنشطة التي يُسخّر فيها الأطفال من خلال تقديم خدمات التواعد عن طريق الإنترنت (٢٠٠٣)، والقانون المنقح المتعلق بمنع الإساءة إلى الأطفال (٢٠٠٧) والقانون المنقح بشأن رفاه الطفل (٢٠٠٧).

(ب) وحتى يتسنى المزيد من التعزيز للمساواة بين الجنسين، أدخلت الحكومة العمل بالقانون الأساسي لمجتمع يساوي بين الجنسين (١٩٩٩)، والخطة الأساسية الثانية للمساواة بين الجنسين (٢٠٠٥)، إثر استعراض منهاج عمل بيجين بعد مرور عشر سنوات، وقامت بتنقيح قانون تكافؤ فرص العمالة (٢٠٠٧).

(ج) ولكي تتسنى مكافحة الاتجار بالبشر من خلال حماية الضحايا وتعزيز إنفاذ القانون، أنشأت الحكومة، في عام ٢٠٠٤، فريق اتصال مشترك بين الوكالات (فرقة عمل)، واعتمدت خطة عمل وطنية شاملة بالتدابير الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص. وعززت اليابان أيضا التعاون الدولي باعتباره جهدا لا غنى عنه في حل هذه المسألة.

(د) وتقوم الأجهزة المعنية بحقوق الإنسان التابعة لوزارة العدل، وهي الأجهزة المسؤولة عن أنشطة حماية حقوق الإنسان، بإجراء تحقيقات في حالات المساس بحقوق الإنسان، واتخاذ تدابير الإنصاف الملائمة من قبيل توجيه الاتهامات أو التحذيرات إذا ما تأكد وقوع حالات مساس بحقوق الإنسان. وتقوم هذه الأجهزة أيضا بأنشطة مختلفة لتعزيز حقوق الإنسان من أجل نشر فلسفة احترام حقوق الإنسان بين أفراد الشعب، وبالتالي تحسين فهم الجمهور لها. ولتعزيز النظام الوطني لحقوق الإنسان، أنشأت وزارة العدل مكاتب لتقديم المشورة بشأن حقوق الإنسان، بالتعاون مع حوالي ١٤ ٠٠٠ من المتطوعين في مجال حقوق الإنسان في كامل أنحاء البلد.

(هـ) ودخل القانون المتعلق بالسجون ومرافق الاحتجاز ومعاملة السجناء والمحتجزين حيز النفاذ في حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وينص هذا القانون على ما يلي: (١) ضمان

شفافية إدارة المرافق من خلال إنشاء لجنة زائرة تابعة لطرف ثالث، (٢) توضيح حقوق السجناء والمحتجزين والتزاماتهم، وصلاحيات المسؤولين، (٣) إدخال مزيد من التحسينات على المعاملة الإصلاحية لإعادة تأهيل السجناء الصادرة بحقهم أحكام، (٤) ضمان جودة الظروف المعيشية للسجناء والمحتجزين، والضمانات المتعلقة بالاتصال بالعالم الخارجي، (٥) إتاحة آليات لتقديم الشكاوى

٢ - يضمن الدستور في اليابان الحق في التجمع وتكوين الجمعيات، وبوسع أية منظمة غير ربحية أن تعمل دونما قيود. ومن المؤشرات على ذلك. وجود ٣٨٩ ٣٣ منظمة غير ربحية مسجلة في إطار قانون التسجيل للمنظمات غير الساعية إلى الربح، بغرض الحصول على حقوق مؤسسية وتدابير للتسهيلات الضريبية.

٣ - يضمن الدستور أيضا حرية التعبير والفكر، وينص على عدم فرض أي نوع من الرقابة، كما ينص على عدم انتهاك سرية أي من سبل الاتصال.

٤ - التعاون الدولي

١ - تؤمن اليابان إيمانا راسخا بان بناء القدرات ينبغي أن يشكل العنصر الرئيسي في جهود المساعدة التي تبذل من أجل تحسين وضع حقوق الإنسان. وقدمت اليابان في إطار تعاونها الثنائي المساعدة، للجهود المبذولة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان من خلال مشاريع لتشجيع الحوكمة الرشيدة وتمكين المرأة والتثقيف، بالتعاون الوثيق مع الحكومات المعنية، وبناءً على طلبات ترد منها. وأجرت اليابان محاورات ومشاورات ثنائية بشأن حقوق الإنسان مع حكومات ما يربو على عشرة بلدان لغرض تعزيز الفهم المتبادل وتقديم المساعدة التقنية الثنائية للدفع قدما بحماية وتعزيز حقوق الإنسان.

٢ - دعمت اليابان جهود مفوضية حقوق الإنسان، وتعاونت معها، في مجال بناء قدرات المؤسسات والنظم القانونية الوطنية، وكذلك في تطوير الموارد البشرية في مجال حقوق الإنسان. وتساهم اليابان أيضا مساهمة ايجابية في الأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان لكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة بما فيها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية.

٣ - تبذل اليابان جهودا لتعزيز فهم المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والوعي بها من خلال تنظيم مؤتمرات وندوات وحلقات دراسية دولية. ومن الأمثلة القريبة على ذلك ما يلي:

- المؤتمر العالمي الثاني لمكافحة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال الذي عقد في يوكوهاما (٢٠٠١).

- ندوة بشأن القانون الإنساني الدولي (٢٠٠٥)
- الندوة الدولية بشأن الاتجار بالأشخاص (٢٠٠٦)
- ندوة طوكيو بشأن القانون الإنساني الدولي العرفي: تطورات وتحديات جديدة (٢٠٠٧)
- ندوة بشأن ''التطورات الجديدة في سياسة اليابان الخارجية المعنية بتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية'' (٢٠٠٧)
- ندوة بشأن ''سياسة اليابان الخارجية لتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية: التحديات والآفاق'' (٢٠٠٨)
- حلقة دراسية عن دعم المنظمات غير الحكومية للديمقراطية (٢٠٠٨)
- كأس آسيا (مسابقة في قالب محكمة صورية في مجال القانون الدولي) (تعقد سنويا منذ عام ٢٠٠٣)

٤ - عينت اليابان في عام ٢٠٠٧ سفيرا للنوايا الحسنة يعنى بحقوق الإنسان للأشخاص المصابين بداء الجذام، وتلتزم التزاماً كاملا ببذل الجهود للقضاء على التمييز ضد الأشخاص المصابين بهذا الداء وأسرهم في جميع أنحاء العالم. وتقوم اليابان بالترويج بشكل نشط لحملة تثقيفية للقضاء على التمييز ضد المصابين بداء الجذام.

٥ - في تشرين الأول/أكتوبر، أصبحت اليابان رسميا دولة طرفا في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وتعتزم اليابان تقديم مزيد من الدعم بشكل استباقي لأنشطة المحكمة من خلال توفير الموارد المالية والبشرية. وكجزء من هذه المساهمة، انتخبت السيدة فوميكو سايغا، السفيرة اليابانية المعنية بحقوق الإنسان، قاضية في المحكمة الجنائية الدولية في تشرين الثاني/نوفمبر من نفس السنة.

٥ - الالتزامات والتعهدات

١ - تود اليابان أن تشارك وتعمل بنشاط داخل المجلس من خلال ما يلي:

- مواصلة تعزيز الحوار والتعاون الصادقين القائمين على التفاهم المشترك والاحترام المتبادل؛
- معالجة أوضاع انتهاك حقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات الجسيمة والمنهجية؛

- المشاركة النشطة في الاستعراض الدوري الشامل باعتبارها احد أوائل البلدان التي سمحت لمجلس حقوق الإنسان باستعراض الأوضاع الوطنية لحقوق الإنسان فيها، وباعتبارها عضوا في مقرري اللجنة الثلاثية؛
- المشاركة النشطة في المناقشات المتعلقة بإصلاح الآليات الخاصة بغية كفالة حفاظها على أعلى معايير الحياد والموضوعية والاستقلالية والخبرة في أداء المهام المنوطة بها؛
- المساهمة في وضع أساليب وممارسات العمل التي تعظّم فعالية المجلس وتحافظ على شفافية عمله.

٢ - ستواصل اليابان عقد حوارات ثنائية بشأن حقوق الإنسان، كما ستواصل القيام بالتعاون التقني لتقديم المساعدة في الجهود المبذولة لتحسين أوضاع حقوق الإنسان في سائر أنحاء العالم.

٣ - وستقوم حكومة اليابان بما يلي:

- بذل قصارى جهودها للتصديق في أقرب وقت ممكن على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من حالات الاختفاء القسري واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- مواصلة دعم مفوضية حقوق الإنسان بتقديم مساهمة سنوية لدعم أنشطتها. وتؤيد اليابان سياسة الأمم المتحدة الرامية إلى مضاعفة حجم الميزانية العادية للمفوضية؛
- دعم تعزيز النهج القائم على حقوق الإنسان في برامج التنمية لوكالات الأمم المتحدة.

٤ - ستتعاون اليابان تعاونا كاملا مع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان وستشارك مشاركة نشطة في المناقشات المتعلقة بإصلاح هذه الهيئات لأجل إيجاد نظام رصد أكثر فعالية.

٥ - ستعمل اليابان بشكل وثيق مع المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، في مجال تعزيز وتنفيذ برامج حقوق الإنسان.